المختار من
الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية
ومجانبة الفرق المذمومة

الكتاب الثالث

تتمة

الرد على الجهمية

تأليف
الشيخ الإمام أبو عبد الله عبيد الله بن محمد بن بطة العكبري الحنبلي
المتوفى سنة ٣٨٧ هـ

تحقيق
الوليد بن محمد نبيه بن سيف النصر

المجلد الثالث

دار الراية
للنشر والتوزيع

قَالَ: "على السماء السابعة على عرشه، لا نقول كما تقول الجهمية: إن إلاهنا في الأرض".

١١٣- حَدَّثَنَا أَبُو حفص عمر بن أحمد بن شهاب قَالَ ثَنَا أبي أحمد بن عَبْد الله قَالَ ثَنَا أَبُو بكر أحمد بن مُحَمَّد بن هانئ الأثرم قَالَ حدثني مُحَمَّد بن إبراهيم القَيْسي قَالَ: قلت لأحمد بن حنبل: يُحْكَى[ق١٩٤/أ] عن ابن المبارك قيل

١١٣- أثر ابن المبارك: في إسناده بعض الجهالة.

عزاه ابن أبي يعلى الفراء في "طبقات الحنابلة" (٢٦٧/١) للأثرم، وعزاه للخلال شيخ الإسلام في "درء تعارض النقل مع العقل" (٣٤/٢)، وكذا الموفق ابن قدامة المقدسي في "إثبات صفة العلو" (ص١٧١) (ح٨٤).

ومحمد بن إبراهيم القيسي: قال عنه أبو يعلى: "نقل عن إمامنا أشياء"، ولم يزد على ذلك.

أحمد بن عبد الله بن شهاب العكبري: ترجم الخطيب في "تاريخه" (٢٢١/٤) لأحمد بن عبد الله شهاب العكبري أبو العباس فيحتمل أنه هو، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً.

وشيخ المصنف: عمر بن أحمد بن عبد الله بن شهاب أبو حفص العكبري: وثقه الخطيب. (تاريخ بغداد ٢٤٠/١١).

له: كيف نعرف ربنا تعالى؟.قَالَ: "في السماء السابعة على عرشه بحد"[1]، قَـالَ أحمد: "هكذا هو عندنا".

---

(١) **الحد:** هذه اللفظة لم ترد في الكتاب والسـنة، ولـذا ينبغي الاقتصـار علـى مـا ورد، والسكوت عما سكت عنه الشارع.

قال شارح الطحاوية معلقاً على هذا الأثر: "ومـن المعلـوم أن الحـد يقـال علـى مـا ينفصل به الشيء، ويتميز به عن غيره، والله تعالى غير حال في خلقه، ولا قائم بهم، بل هو القيوم القائم بنفسه المقيم لما سواه؛ فالحد بهذا المعنـى لا يجـوز أن يكـون فيـه منازعة في نفس الأمر أصلاً، فإنه ليس وراء نفيه إلا نفي وجود الرب، ونفي حقيقته، وأما الحد بمعنى العلم والقول، وهو أن يحده العباد فهذا منتف بـلا منازعـة بـين أهـل السنة" أ.هـ. (شرح الطحاوية/٢١٩).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية –رحمه الله–: "معلوم أن الألفاظ "نوعان":

الأول: لفظ ورد بالكتاب والسنة أو الإجماع، فهذا اللفظ يجب القول بموجبه سـواء فهمنا معناه أو لم نفهمه، لأن الرسول ﷺ لا يقول إلا حقـاً، والأمـة لا تجتمـع علـى ضلالة.

والثاني: لفظ لم يرد به دليل شرعي كهذه الألفاظ الـتي تنـازع فيهـا أهـل الكـلام – متحيز–في جهة –جسم وجوهر– فهذه الألفاظ ليس على أحد أن يقـول فيهـا بنفـي ولا إثبات حتى يستفسر المتكلم بذلك؛ فإن بيَّن أنه أثبت حقاً أثبته، وإن أثبت بـاطلاً رده، وإن نفى باطلاً نفاه، وإن نفى حقاً لم ينفه" أ.هـ باختصار (الفتاوى ٥/٢٩٨)، وينظر (مختصر العلو/ص٧٠).

١١٤- حَدَّثَنَا أَبُو حفص عمر بن مُحَمَّد بن رجاء قَالَ ثَنَا أَبُو جعفر مُحَمَّد بن داود البصروي قَالَ ثَنَا أَبُو بكر المروذي قَالَ سمعت أبا عَبْد الله وقيل له روى

وقال ابن أبي العز الحنفي -رحمه الله-: "الألفاظ التي ورد بها النص يعتصم بها في الإثبات والنفي، فنثبت ما أثبته الله ورسوله من الألفاظ والمعاني.

وأما الألفاظ التي لم يرد نفيها، ولا إثباتها، فلا تطلق حتى ينظر في مقصود قائلها، فإن كان معنى صحيحاً قُبِل؛ لكن ينبغي التعبير عنه بألفاظ النصوص دون الألفاظ المجملة إلا عند الحاجة، مع قرائن تبين المراد والحاجة: مثل أن يكون الخطاب مع من لا يتم المقصود معه إن لم يخاطب بها ونحو ذلك" أ.هـ (شرح الطحاوية/ص٢١٨).

١١٤- أثر ابن المبارك: صحيح.

رواه ابن عبد البر في "التمهيد" (١٤٢/٧) من طريق أبي داود ثنا أحمد بن إبراهيم الدورقي ثنا يحيى بن موسى وعلي بن الحسن بن شقيق عن ابن المبارك به، ورواه الدارمي في "الرد على الجهمية" (١٦٢)، والبيهقي في "الأسماء والصفات" (٩٠٢)، وعبد الله بن أحمد في "السنة" (١٧٥/١-ح٢١٦).

أبو بكر المروذي هو أحمد بن محمد بن الحجاج بن عبد العزيز: صاحب أحمد، وهو المقدم في أصحاب أحمد لورعه وفضله: "ثقة" (ت٢٧٥) (تاريخ بغداد ٤٢٣/٤) (الطبقات ٥٦/١).

وأبو جعفر محمد بن داود البصروي: لم أعرفه الآن، ولا يضر لأنه توبع عند من أخرجه، ولعله هو محمد بن داود بن صبيح المصيصي أبو جعفر؛ فإنه روى عن أحمد

علي بن الحسن بن شقيق عن ابن المبارك أنه قيل له: كيف نعرف الله؟ قال: "على العرش بحد"؛ فقال: بلغني ذلك عنه وأعجبه، ثم قال: أبو عبد الله: ﴿هل ينظرون إلا أن يأتيهم الله في ظلل من الغمام والملائكة﴾[البقرة: ٢١٠]؛ ثم قال: ﴿وجاء ربك والملك صفاً صفاً﴾[الفجر: ٢٢].

١١٥- وقال يوسف بن موسى القطان[1] قيل لأبي عبد الله: **والله تعالى فوق السماء السابعة على عرشه بائن من خلقه، وقدرته، وعلمه بكل مكان؟**

قال: "**نعم؛ على عرشه لا يخلو شيء من علمه**".

١١٦- قال أبو طالب: سألت أبا عبد الله عن رجل قال: **إن الله معنا**، وتلا هذه الآية: ﴿**ما يكون من نجوى ثلاثة إلا هو رابعهم**﴾[المجادلة: ٧].

وأصحابه، فإن يكنه فهو: "ثقة فاضل" كما قال عنه الحافظ في "التقريب" يأتي برقم (١٩٩).

وشيخ المصنف: تقدم قريباً.

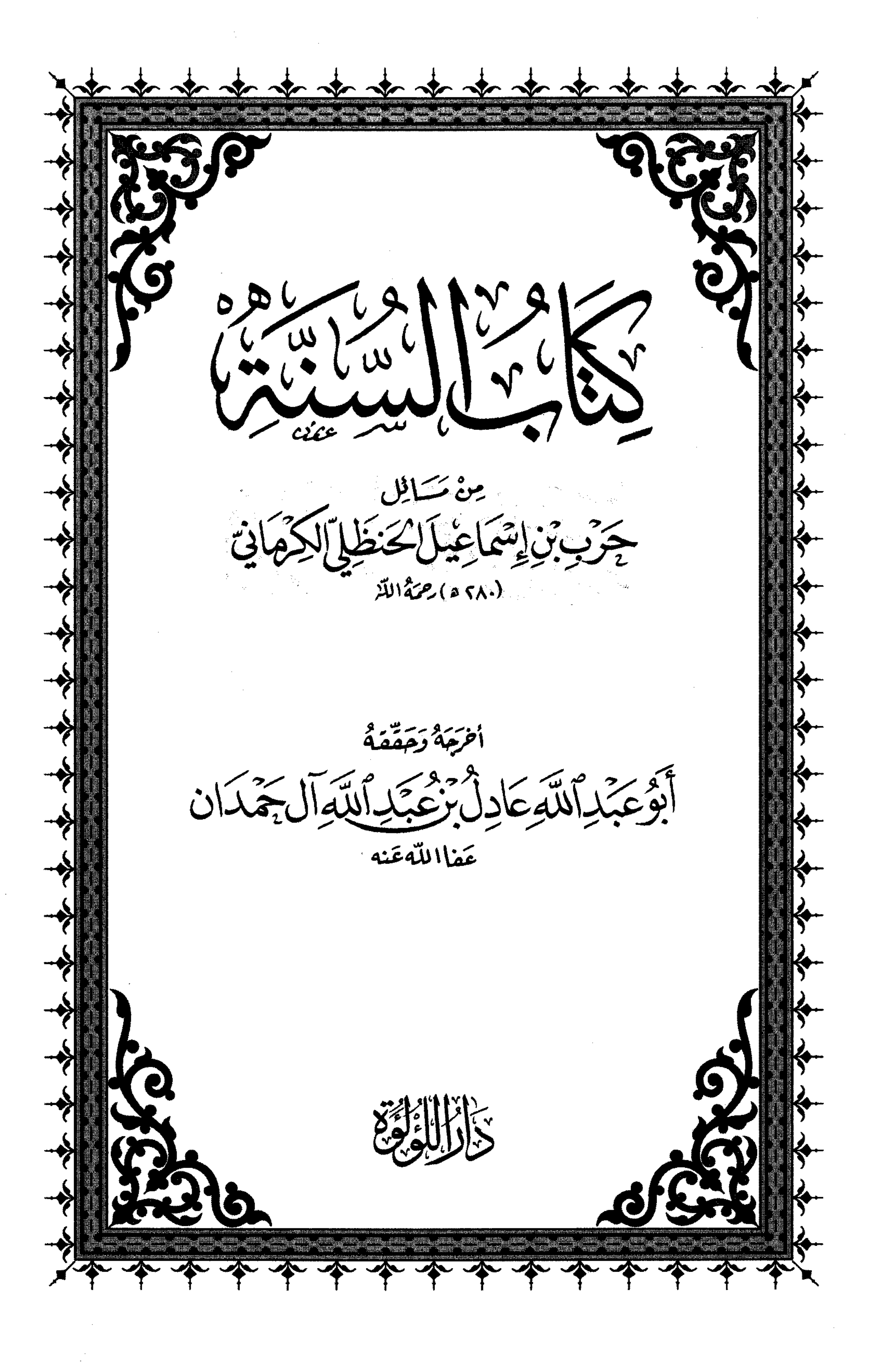
١١٥- اثر أبي عبد الله أحمد بن حنبل: إسناده صحيح.

ذكره في "طبقات الحنابلة" (١/٤٢١)، ورواه الخلال كما في "العلو" (ص١٧٦) عن يوسف بن موسى القطان، وهو في "إثبات صفة العلو" (ص١٦٧).

ويوسف بن موسى بن راشد بن بلال القطان أبو يعقوب: مترجم في "طبقات الحنابلة"، و"تهذيب الكمال" (٣٢/٤٦٥)، وهو: "ثقة" من شيوخ البخاري.

وصحح إسناده شيخنا العلامة في "مختصر العلو" (ص١٩٠).

(١) في الأصل (العطار)، والصواب ما أثبت.



كتاب السنة

من مسائل

حرب بن إسماعيل الحنظلي الكرماني

(٢٨٠ هـ) رحمه الله

أخرجه وحققه

أبو عبد الله عادل بن عبد الله آل حمدان

عفا الله عنه

دار اللؤلؤة





قال أبو القاسم[١]: حدثنا أبو محمد حرب بن إسماعيل، قال:

١ ـ هذا مذهبُ أئمَّةِ العلم، وأصحابِ الأثرِ، وأهلِ السُّنَّةِ[٢] المعروفين بها، المُقتَدَى بهم فيها، [مِن لَدُن أصحاب النبيِّ ﷺ إلى يومنا هذا].

وأدركتُ مَن أدركتُ مِن عُلماءِ أهلِ العراقِ، والحِجازِ، والشَّامِ وغيرهم عليها[٣].

فمن خالف شيئًا مِن هذه المذاهبِ، أو طعنَ فيها، أو عابَ قائلها؛ فهو [مُخالِفٌ]، مُبتدعٌ، خارجٌ مِن الجماعةِ، زائلٌ عن منهجِ السُّنَّةِ وسبيلِ الحقِّ[٤].

---

(١) تقدم الكلام عنه في التعريف بالمخطوط.

(٢) في (ص): (وأهلِ السُّنَّةِ المتمسِّكينَ بعُروقها، المعروفين بها، المقتدى..).
وفي (ح): (المتمسِّكين بها، المقتدى بهم من لدن..).

(٣) وقد وصف حرب رَحِمَهُ ٱللَّهُ هؤلاء الذين يقتدى بهم، فقال (٩٠): كانوا أئمة معروفين، ثقاتًا، أهل صدقٍ وأمانةٍ، يُقتدى بهم، ويُؤخذُ عنهم ولم يكونوا أصحابَ بدعٍ، ولا خِلافٍ، ولا تَخليطٍ.

(٤) وكذا قال في آخر هذه العقيدة (١١١): فمن قال بشيءٍ من هذه الأقاويل، أو رآها، أو هَوِيَها، أو رَضِيها، أو أحبَّها: فقد خالفَ السُّنَّةَ، وخرجَ مِن الجماعةِ، وتركَ الأثَرَ، وقال بالخِلافِ، ودخلَ في البدعَةِ، وزالَ عن الطَّريقِ. اهـ.
قلت: وفي هذا أبلغ ردٍّ على من يزعم أن الرجل لا يخرج من السُّنة ويكون مبتدعًا حتى تكون البدعة غالبةً عليه!!

وهو مذهبُ : أحمدَ[١]، وإسحاقَ بن إبراهيم بن مخلد[٢]، وعبد الله بن الزُّبير الحُميدي[٣]، وسعيد بن منصور[٤]، وغيرهم ممن جالسْنا، وأخذنا عنهم العلمَ، فكان مِن قولِهِم:

٢ ـ الإيمانُ: قولٌ، وعملٌ، ونِيَّةٌ، وتمسُّكٌ بالسُّنَّةِ[٥].

---

(١) ابن محمد بن حنبل، أبو عبد الله. توفي سنة: (٢٤١هـ) رحمه الله. إمام أهل السُّنة والجماعة. قال الإمام الشافعي رحمه الله: أحمد إمام في السُّنة.

(٢) التميمي الحنظلي المروزي، أبو يعقوب، المعروف بابن راهويه، توفي (٢٣٨هـ) رحمه الله.
قال الإمام أحمد رحمه الله: مثل إسحاق يسأل عنه! إسحاق عندنا إمام من أئمة المسلمين. وقال: لا أعرف لإسحاق بالعراق نظيرًا.

(٣) أبو بكر القرشي الأسدي، توفي سنة: (٢١٩هـ) رحمه الله.
قال أحمد رحمه الله: الحُميدي عندنا إمام. وقال إسحاق بن راهويه: الأئمة في زماننا: الشَّافعي، والحُميدي، وأبو عُبيد. وقال البخاري: الحُميدي إمام في الحديث.

(٤) توفي (٢٢٧هـ) رحمه الله. قال حرب: سمعت أحمد يحسن الثناء على سعيد بن منصور. وسئل عنه؟ فقال: من أهل الفضل والصدق. وسئل من بمكة؟ قال: سعيد بن منصور.

(٥) هذا إجماع ينقله حرب الكرماني رحمه الله عمن أدركهم من أهل العلم، وقد نقل كذلك الإجماع على أن للإيمان ثلاثة أركان لا يصح الإيمان إلَّا باجتماعها غير واحدٍ من أهل العلم؛ كالشافعي، والآجري، وابن بطة رحمهم الله وغيرهم كثير.
وعند اللالكائي (١٥٩٣) عن الشافعي قال: كان الإجماع من الصحابة والتابعين من بعدهم ممن أدركناهم أن الإيمان: قول وعمل ونية لا يجزي واحد من الثلاثة إلا بالآخر.
وقد نقلت أقوالهم في تعليقي على كتاب «الرد على المبتدعة» لابن البناء (٢٣٦)، و«الإبانة الصُّغرى» لابن بطة (٢٤١)، وسيورد المصنف رحمه الله أقوال السَّلف في هذه المسألة الكبيرة في (باب في الإيمان)، وأن من خالف فيها وذهب إلى أن العمل ليس ركنًا في الإيمان فإنه يعدُّ من المرجئة الضَّالة.
وانظر: «الشريعة» للآجُرِّي (٢/ ٦١١/باب القول بأن الإيمان تصديق بالقلب، وإقرار باللسان، وعمل بالجوارح، لا يكون مؤمنًا إلا بأن تجتمع فيه هذه الخصال الثلاث).
و«الإبانة الكبرى» لابن بطة (٢/ ١٩٣/ باب بيان الإيمان وفرضه، وأنه تصديق بالقلب وإقرار باللسان، وعمل بالجوارح والحركات، لا يكون العبد مؤمنًا إلَّا بهذه الثلاث).
فائدة: تنوَّعت عبارات السلف في بيان أركان الإيمان، ومضمونها واحد، وهو الردّ على المرجئة الذين أخرجوا العمل من الإيمان. =

وبقوله: ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ﴾ [المجادلة: ٧] [إلى قوله: ﴿هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُواْ﴾ [المجادلة: ٧]]، ونحو هذا مِن مُتشابه القرآن.

فقل: إنَّما يعني بذلك العلم؛ لأنَّ الله تبارك تعالى على العرشِ فوقَ السَّماءِ السَّابعةِ العُليا، يعلمُ ذلك كُلَّهُ، وهو بائنٌ مِن خلقِهِ، لا يخلو من عِلمِهِ مكان.

٥٥ ـ ولله [ﷻ] عرشٌ، وللعرشِ حملةٌ يَحملونَهُ.

٥٦ ـ وله حَدٌّ[(١)]، الله أعلم بحدِّهِ[(٢)].

٥٧ ـ واللهُ على عرشه عزَّ ذكرُهُ، وتعالى جدُّهُ، ولا إله غيرُهُ.

٥٨ ـ واللهُ تبارك سَميعٌ لا يشُكُّ، بصيرٌ لا يرتابُ، عليمٌ لا يجهلُ، جوادٌ لا يبخلُ، حليمٌ لا يَعجلُ، حفيظٌ لا ينسى، يقظانٌ[(٣)] لا يسهو، رَقيبٌ[(٤)] لا يغفلُ، يتكلَّمُ، ويتحرَّكُ[(٥)]، ويسمعُ،

---

(١) (ح): (والله ﷻ على عرشه، وليس له حد).
وفي (ص): (والله ﷻ على عرشه، وليس له حد، والله أعلم بحده).
وكل هذا خطأ، والصواب ما أثبته كما في الأصل. وهو المشهور عن حرب في إثبات الحد لله ﷻ.

(٢) قد صنف أبو محمد محمود بن أبي القاسم الدَّشتي المتوفي سنة: (٦٦٥هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ، كتابًا مفردًا في إثبات الحد لله تعالى، سماه: «إثبات الحد لله ﷻ وبأنه قاعد وجالس على عرشه»، وقد منَّ الله علي أنا وأخي في الله مسلط العتيبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ بتحقيقه وإخراجه (عام ١٤٣١هـ). وقد ذكرت في مقدمته المسائل المتعلقة بإثبات الحد والجلوس لله ﷻ.

(٣) هذا الإطلاق من باب الإخبار عن الله تعالى لا التسمية، لأن باب الإخبار أوسع من باب التسمية والوصف، كما بينت ذلك في كتاب: «الاحتجاج بالآثار السلفية على إثبات الصفات الإلٰهية، والرد على المفوّضة والمشبِّهة والجهمية».

(٤) في (ح)، و(ص): (قريب).

(٥) قوله: (ويتحرك) ليست في (ح).
قلت: الحركة من لوازم المجيء والنزول، وقد أثبتها لله تعالى طوائف من أهل السُّنة والحديث كما ذكرتهم في تحقيق كتاب «إثبات الحد لله تعالى» للدشتي رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ص ١٢٠). =